

صنجة زجاجية من موقع المايات (قرح)

سعود بن سليمان الذياب

دكتور رئيس قسم الآثار - كلية السياحة والآثار

جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في ٨ / ٢ / ١٤٣٢هـ، وقبل للنشر في ٢ / ٤ / ١٤٣٢هـ)

الكلمات المفتاحية: الصنجة، المايات، الفاطمية، الدراهم

ملخص البحث. عُثر على هذه الصنجة في موقع المايات (قرح) أحد أهم المستوطنات الحضارية في شمال غرب الجزيرة العربية خلال القرن الخامس الهجري. وتعد هذه الصنجة إضافة جديدة إلى الصنح المعروفة من عهد المستنصر بالله الفاطمي والمؤرخة بعام ٤٢٨هـ، واكتشافها يدل على الهيمنة الفاطمية على المايات، التي كانت من أهم محطات طريق الحج الشامي المصري، وقد برهنت الدراسة على أن الصنح الفاطمية كانت تتمتع بقدر كبير من الدقة والالتزام بالوزن الشرعي للدراهم.

عبد الرحمن فهمي الذي وضع كتاباً اسماه (صنح السكة في فجر الإسلام، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٧م) والدكتور رأفت النبراوي الذي اصدر أهم المؤلفات عن الصنح الزجاجية في العصر الفاطمي والموسوم (الصنح الزجاجية للسكة الفاطمية المحفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة، القاهرة ١٩٩٧م).

وقبل الخوض في الحديث عن الصنجة الزجاجية موضوع البحث والتي تنشر لأول مرة يستحسن أن نشير إلى بعض الحقائق التاريخية المتصلة بدراسة الصنح الزجاجية الإسلامية.

لم تأخذ الصنح الزجاجية في العصور الإسلامية حتى الآن ما تستحقه من دراسة واهتمام الباحثين بالرغم من أهميتها وما توفره من معلومات مباشرة ودلالات استقرائية، ولقد حرص علماء النميات الذين عنوا بإصدار كتالوجات لمجموعة المسكوكات الإسلامية المحفوظة في المتاحف والمكتبات العالمية على نشر الصنح الزجاجية ضمن هذه المجموعات. (Bacharach1982).

ولقد ساهم العلماء العرب المتخصصين في علم المسكوكات نذكر على سبيل المثال من بينهم الدكتور

وينقل المقريزي في الخطط عن ابن الطوير أن المحتسبين في العصر الفاطمي بمصر (٣٥٨-٥٦٧هـ/٩٦٩-١١٦٩م) كانوا ينظرون في المكاييل والموازين «وللمحتسب النظر في دار العيار.. وكان للعيار مكان يعرف بدار العيار تعير فيه الموازين بأسرها وجميع الصنح وكان ينفق على هذه الدار من الديوان السلطاني فيما يحتاج إليه من الأصناف كالنحاس والحديد والخشب والزجاج وغير ذلك من الآلات وأجر الصناعات والمشارفين ونحوهم ويحضر جميع الباعة إلى هذه الدار باستدعاء المحتسب لهم ومعهم موازينهم وصنجهم ومكاييلهم فتعير في كل قليل فإن وجد فيها الناقص استهلك وأخذ من صاحبه لهذه الدار وألزم بشراء نظيره مما هو محرر بهذه الدار والقيام بثمنه ثم سوماح الناس وصار يلزم من يظهر في ميزانه أو صنجة خلل بإصلاح ما فيها من فساد فقط والقيام بأجرته فقط وما زالت هذه الدار باقية» (المقريزي ١٩٢٦: ١: ٤٦٤).

وبالطبع فقد كان لاستخدام الصنح الزجاجية في وزن النقود صلة وثيقة بعمل الصرافين وهم مبدلو النقود وكان جلهم في العصر الفاطمي من اليهود ومن المعروف أنهم كانوا يعملون في مكان خاص يعرف باسم «رحبة الصيارفة» لتسهيل مراقبة المحتسب لهم وكانت هذه الرحبة خلف جامع عمرو بن العاص ٢١هـ/٦٤٢م بالفسطاط بمصر القديمة حيث كانت تجرى المزايدات على قبالة الأراضي الزراعية ويتسلم المسئول عن الخراج الأموال المستحقة عليهم للديوان. (الصاوي ١٩٨٨: ١٨٣).

إن الإطار التاريخي للمسكوكات يعطي انطباعاً بأن كل إصدار نقدي كانت له صنجة يوزن ويعير بها

من المعروف أن أول استخدام للصنح الزجاجية كوحدة لوزن النقود حال تداولها بالأسواق في العصر الإسلامي يعود لعصر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ / ٦٨٤-٧٠٥م) وجاء هذا الاستخدام مواكباً لقرار الخليفة بتعريب النقود تعريباً كاملاً. ويذكر المؤرخ البيهقي إن عبد الملك هو أول من ضرب الدراهم والدنانير بسكة الإسلام وأمر أن «تصب صنجات من قوارير لا تستحيل إلى زيادة ولا نقصان». (البيهقي ١٩٦١: ٨٠).

ولقد عهد بمراقبة النقود واستخدام الصنح الزجاجية في الأسواق للمحتسب وسحب ما فقد منها لصلاحية الاستخدام سواء بسبب وجود إصدارات جديدة من الصنح أو نتيجة لتعرضها للنقصان لسبب أو لآخر. وتشير كتب الحسبة لقيام المحتسب بمراقبة الصيارفة وتفقد موازينهم في كل وقت على حين غفلة منهم". (الطبري: ٢٢)، (أبوزيد ١٩٨٦: ١٦٦).

كما أن استخدام الصنح لوزن النقود ومراقبة أوزانها في الأسواق عائد بصفة رئيسية إلى أن دور الضرب وبما كان متوفراً لها من إمكانيات تقنية لم تكن قادرة آنذاك على ضرب نقوداً من الدنانير أو من الدراهم ذات قيمة واحدة بنفس الوزن على وجه الدقة، لذلك كان يتم اللجوء لوزنها بين الحين والآخر بالصنح الزجاجية للتحقق من دقة وزنها طبقاً للوزن الشرعي. ومن الملفت للنظر أن من حق المتعاملين وزن كل قطعة نقد بعينها للتأكد من وزنها إلا أن العرف جرى على التعامل بالدنانير الذهبية بالعدد حتى خمس قطع واستخدام الصنح للتحقق من الوزن ابتداءً من القطعة الخامسة.

كتابة من ستة أسطر بالخط الكوفي المورق تقرأ على النحو التالي:

الإمام
معد أبو تميم
المستنصر بالله
مما عمل سنة
ثمان وعشرين وأر
بعمئة

وتعود هذه الصنجة لفترة حكم الخليفة المستنصر بالله الفاطمي (٤٢٧-٤٨٧هـ/١٠٣٦-١١٠٩٤م) وقد سجل عليها بوضوح تاريخ عام ٤٢٨هـ ووزنها (٩٣٦, ٥) جرام يدل على أنها كانت تستخدم باعتبارها وحدة وزن تعادل درهمين إذا أخذنا في الاعتبار أن الوزن الشرعي للدرهم هو (٩٧, ٢) جرام وللدرهمين يعادل (٩٤, ٥) جرام، وتكاد الصنجة تطابق الوزن الشرعي لدرهمين فهي لا تقل عنه سوى بأربعة أجزاء من الألف من الجرام.



وفي هذا السياق من المفيد أن نشير إلى ما نشر في مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة من الصنجة الزجاجية التي تعود لفترة حكم المستنصر بالله الفاطمي

والعكس بالعكس أي أن لكل صنجة نعثر عليها نقداً تم ضربه وتداوله بالفعل. وهذا ما أكده على سبيل المثال الأستاذ الدكتور رأفت النبراوي في كتابه «الصنح الزجاجية للسكة الفاطمية» عندما أشار في تقديمه للكتاب إلى «أن الصنح موضوع الكتاب تثبت أن قطع النقود فئة الدرهمين والدرهم ونصف الدرهم قد ضربت في عهد جميع خلفاء الدولة الفاطمية بمصر...» (النبراوي ١٩٧٧: ١٢).

وبنفس الاتجاه سار الدكتور عاطف منصور في كتابه «موسوعة النقود في العالم الإسلامي» وهو يتحدث عن الدراهم الفاطمية، حيث أكد أن النظام النقدي قد شهد في عهد الخليفة المستنصر بالله إصدار النقود الفضية بوحداتها المختلفة حيث ضرب منها الدرهمان والدرهم والنصف والثلث والربع والثلثين وقد وصلتنا منها نماذج تمثل الدرهم والنصف والثلث والربع أما الفئات الأخرى مثل الدرهمين والثلثين فيستدل على وجودها من خلال الصنح المستخدمة لتعيرهما فقط (منصور ٢٠٠٤: ١٠١: ٤١٥).

إن الصنجة موضوع البحث والتي اكتشفت خلال أعمال التنقيب الأثري بموقع المايات (قرح) في الموسم الرابع (١٤٢٧-١٤٢٨هـ) قد تكون مناسبة لإعادة النقاش حول الدور الذي يمكن أن تقوم به الصنح الزجاجية في توضيح بعض معالم تاريخنا الإسلامي ولاسيما من زاوية علاقتها بالنقود المضروبة وتنظيم تداولها بين المتعاملين في الأسواق.

هذه الصنجة مصنوعة من الزجاج ومطلية بمينا تميل للون الأزرق يبلغ قطرها (٩٠, ٢) مم، بينما بلغ وزنها (٩٣٦, ٥) جرام وقد سجلت عليها

من فئة الدرهمين، والتي تباينت أوزانها تبايناً طفيفاً حيث بلغت أقلها وزناً (٥, ٨٨) جرام وقطعة وصل وزنها إلى (٥, ٩٤) جرام، وهي تعادل بدقة الوزن الشرعي للدرهمين، وقطعة وصل وزنها (٥, ٩٦) جرام وقطعة واحدة وصل وزنها إلى ٦ جرامات كاملة. (النبراوي ١٩٩٧: ٣٤٣). أما الصنجة في مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة والتي تحمل نفس التاريخ المسجل على الصنجة موضوع البحث عام ٤٢٨هـ فقد بلغ وزنها (٥, ٩٧) جرام أي بزيادة تعادل ٠, ٠٣ جرام (النبراوي ١٩٩٧: ٣٧١).

من فئة الدرهمين حتى الآن في المجموعات المنشورة للنقود الإسلامية، وهو ما يدفعنا للقول بأنه لم تضرب دراهم من فئة الدرهمين خلال العصر الفاطمي وأن الصنح من فئة الدرهمين والتي تعددت أمثلتها في عهد المستنصر وغيره من الخلفاء الفاطميين لم تقابلها إصدارات نقدية مماثلة، وليس هناك ثمة أدلة تاريخية تحملنا على الاعتقاد بأن السلطات الفاطمية قد أصدرت هذا النوع من الدراهم المزدوجة ولم يرد في أي من المصادر التاريخية ما يشير إلى ذلك لا من قريب ولا من بعيد.

كما أنه من المتعارف عليه بين الباحثين ميل المستهلكين في تلك الحقبة إلى اكتناز الوحدات الكبيرة من النقود الكاملة دنانير كانت أودراهم ولو حدث أن قام الفاطميون بسك قطعة من فئة الدرهمين فإنها ستكون المفضلة لدى المكتنزين الذين ندين لهم بالفضل في وصول أغلب القطع النقدية المحفوظة حالياً بالمتاحف والمكتبات العالمية.

وهناك حقيقة أخرى يجب الإشارة إليها وهي أن الكم الأكبر من النقود الإسلامية ولاسيما المبكرة منها لم يصلنا وهو بحال التداول، ولكن وصلنا بوصفه مقتنيات اكتنزت في صورتها الأصلية وتناقلتها الأجيال المتعاقبة سواءً التي عثر عليها بالصدفة أو التي اكتشف أثناء التنقيبات الأثرية في الشرق الإسلامي أو في الغرب الأوربي كأجزاء من قطع الحلي أو حتى ضمن كنوز تمت تحبيتها بطرق مختلفة.

ومما له دلالاته في هذا السياق أن الدنانير الطولونية (٢٦٥-٢٩٢هـ / ٨٧٨-٩٠٥م) ومن بعدها الإخشيدية (٣٢٣-٣٥٨هـ / ٩٣٤-٩٦٩م) وصلتنا بأعداد كبيرة نسبياً بينما لم تصلنا قطعة واحدة من أجزاء الدنانير



ونستخلص من ذلك أن الصنح الزجاجية الفاطمية من فئة الدرهمين كانت قريبة من الوزن الشرعي بدقة تسترعي الانتباه وتستوجب في ذات الوقت التقدير لدقة عمل دار العيار بالرغم من افتقادها المؤكد للتقنيات الحديثة التي نمتلكها الآن في مجال الموازين والمقاييس. وأن الصنجة موضوع البحث تعتبر ثاني أقرب صنجة للوزن الشرعي للدرهمين من بين الصنح الفاطمية المنشورة، بالإضافة إلى أنه لم يعثر على دراهم فضية فاطمية من فئة الدرهمين سواء من عهد المستنصر بالله الفاطمي أو في زمن غيره من الخلفاء

بالله الفاطمي تضم ٤٠ قطعة (من الرقم ٢٧٧٧ إلى الرقم ٢٨١٧) لا يوجد من بينها سوى ستة دراهم (٢٧٩٧-٢٨٠٨-٢٨٠٩-٢٨١٠-٢٨١٢-٢٨١٣) وربما زادت إلى سبعة دراهم إذا ما أضفنا إليها تجاوزاً القطعة رقم (٢٨١١) المنخفضة عن الوزن الشرعي للدرهم بجرام كامل ونيف. (الجابري ١٩٩٢: ٢: ١٨٩). كما أن مجموعة دار الكتب المصرية لم يشر في الكتالوج الذي نشره Lane-Poole لأول مرة سوى قطعتين من فئة النصف درهم والدرهم (Lane-Poole 1985:185). وفي الكتالوج الأخير الذي نشره Bacharach لا توجد قطعة واحدة تجاوزت وزن الدرهم الفضي. (Bacharach 1982:62-63).

وثمة سبب إضافي يدفعنا إلى ترجيح عدم ضرب الفاطميين للدرهم المضاعف وخاصة في عصر المستنصر بالله، ألا وهو أن الدراهم الفضية التي نعرفها لهذا الخليفة ليس من بينها درهم واحد يماثل الوزن الشرعي للدرهم فهي جميعاً بعيدة بشكل ملفت عن هذا الوزن ولو كانت الدراهم تضرب بالوزن الوافي لكان من المنطقي أن تلجأ دار الضرب لسك الدراهم المزدوجة لما في ذلك من تخفيض لكلفة السك. ويظهر أن دور الضرب الفاطمية كانت تسك الدراهم بأقل من الوزن الشرعي اعتماداً على القواعد العرفية التي تسمح بتداول النقود الرئيسية بالعدد ودون حاجة للوزن حتى خمس وحدات كما في الدنانير الذهبية وغالبا لذات القدر أو أكثر بالنسبة للدراهم الفضية. وغني عن كل بيان أن ظهور دراهم مضاعفة في أسواق التداول النقدي كان سيؤدي حتماً إلى تخوف صغار المتعاملين من التعامل بها عدداً خشية من فارق محتمل في الوزن بالنقص وهو ما كان كفيلاً بإرباك

التي تؤكد أوراق البردي العربية والمصادر التاريخية أنها كانت معروفة في عصر هاتين الدولتين ويعزى ذلك منطقياً إلى إقبال المكننزين على الاحتفاظ بالدنانير الكاملة والتعامل بالأجزاء منها لسببين رئيسيين أولهما رخص الأسعار وقتئذ وثانيهما أن النقود الذهبية كانت تضرب غالباً بوزن أقل من الوزن الشرعي للدنانير (٢٥,٤ جرام) ولو بقدر طفيف حفاظاً على الربح المتوقع للدولة من ضرب النقود ومنع اكتنازها وحجبها عن التداول إذا ما فاقت قيمتها الجوهرية كمعدن قيمتها الاسمية كنقد.

ومن ثم فإن الذي يكتنز ديناراً في صورة نصفي دينار ستكون لديه خسارتان في الوزن عوضاً عن خسارة واحدة في الوزن إذا قام بادخار الدينار الكامل. والجدير بالذكر هنا أن هذا الميل لتطيف الميزان من قبل دور الضرب كان المتعاملون بالأسواق يتفهمونه عرفياً عندما يتعاملون بالدنانير عدداً حتى الدينار الخامس أما كبار التجار وأطراف الصفقات الكبيرة المختلفة فكانوا يتلافون أية خسارة ناجمة عن النقص الأكثر احتمالاً في وزن الدينار عن الوزن الشرعي باعتبارهم على وزن الدنانير بالصنح وهو حق مكفول لكل من يبيع أو يشتري بمبالغ نقدية تزيد عن الخمسة دنانير.

وعليه فإن دراهم الفضة حتى نهاية العصر الفاطمي على أقل تقدير لم تكن عملة مفضلة للاكتناز وهذا ما يفسر جزئياً ندرة النقود الفضية قياساً بالدنانير الذهبية وأيضاً غلبة أجزاء الدراهم على مقتنيات المتاحف من النقود الفضية.

فعلى سبيل المثال فإن مجموعة متحف قطر الوطني من النقود الفاطمية الفضية التي تنسب لعهد المستنصر

رجحت كفة الصنج تسحب واحدة من صنج الدرهمين وتوضع صنجة من فئة الدرهم الواحد، فإذا كان وزن الصنج ناقصاً زادت واحدة من صنج النصف أو الثلث أو الربع أو حتى الثمن الذي لم تصلنا قطعة واحدة منه مثلما هو الحال مع النقود الفضية من فئة الدرهمين.

ويجب أن نشير هنا إلى أن الصنج الزجاجية كانت تستخدم في العصر الإسلامي منذ العصر الأموي (١٤-١٣٢هـ/٦٦١-٧٥٠م) في وزن النقود التي تضم مجموعة كبيرة من النقود ولا تستخدم بالتبعية لوزن قطعة مفردة منها (Grierson1976:233).

وفضلاً عن ذلك فإن الصنج الزجاجية السابقة للعصر الفاطمي لم ينشر منها قطع من فئة الدرهمين فجميعها لدرهم كاملة وكان يسجل عليه مثلاً في العصر الأموي بوضوح أنها "مثقال درهم" (Miles1958:65).

ومهما يكن من أمر فإن الصنج الزجاجية الفاطمية من فئة الدرهمين تبرهن بوضوح على أن الدولة الفاطمية لم تلجأ إلى معالجة أزمات تداول الدراهم الفضية التي مرت بها بإجراء تغييرات في الوزن الشرعي للدرهم الذي بقي على حاله منذ تعريبه على الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ/٦٨٤-٧٠٥م) واكتفت بإنقاص أوزان وعتار الدراهم المضروبة تاركة الخسارة الناجمة عن ذلك ليتحملها صغار المتعاملين في الأسواق. وقد شهدت الدولة الفاطمية أولى أزمات تداول الدراهم الفضية في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله (٣٧٦-٤١١هـ/٩٩٦-١٠٢١م) ووقتها انهارت قيمة الدراهم الفضية (Cortes2006:197).

ففي رمضان عام ٣٩٥هـ اضطرب السعر واختلف الناس في الدراهم والصرف وأخذ الناس في قص

الأسواق وزعزعة ما استقر عليه من وزن النقود بعد تجاوز المبالغ المدفوعة عدداً معيناً من القطع المعدنية. وبالعودة إلى دراهم المستنصر بالله في متحف قطر الوطني سنجد أن أثقلها وزناً هو الدرهم رقم (٢٧٩٧) وهو يزن ٤٥, ٢ جراماً أي أنه يقل عن الوزن الشرعي بأكثر من نصف جرام كامل وبقية الدراهم تقل عن ذلك الدرهم بما يتراوح بين ثلث أو ربع الجرام. ونلاحظ أيضاً أن الدرهمين اللذين نشرتهما الدكتورة مایسة داود من مقتنيات متحف الفن الإسلامي بالقاهرة ويعودان لعهد المستنصر بالله يقل الواحد منهما بنحو ربع جرام عن الوزن الشرعي للدرهم. (داود ١٩٩٦: ٤١٦).

إن هذا النقص الدائم في أوزان دراهم المستنصر بالله عن الوزن الشرعي للدرهم يبرهن من ناحية على أنه لم تكن هناك مبررات اقتصادية لسك الدراهم المزدوجة ويؤكد من ناحية أخرى أن وجود الصنج الزجاجية الدقيقة الوزن كان ضرورة لضمان إبراء العمليات التجارية التي يتوجب فيها وزن العملات وفقاً للقواعد التي أشرنا إليها آنفاً طالما كانت العملات المضروبة تسك ناقصة الوزن عن الشرعي المفترض لها. والخلاصة أن الصنج الزجاجية المخصصة لوزن النقود كانت تلتزم إلى حد ما بالوزن الشرعي ولم يكن هناك ارتباط حتمي بين الصنج وما يمثّلها من النقد المتداول بالأسواق. ونستند في نفينا المبرر هنا لعدم سك الفاطميين قطع نقدية فضية من مضاعفات الدرهم إلى ما يمكن افتراض حدوثه واقعياً عندما يلجأ أطراف صفقة تجارية ما لوزن النقود الفضية فمن المقدر أن يوضع المبلغ النقدي في إحدى كفتي الميزان بينما توضع في الكفة الأخرى عدة صنج من فئة الدرهمين، وإذا ما

الدراهم وبين وزن الصنح الزجاجية. فضلاً عن تخفيض عيار الدراهم والذي أشارت إليه أوراق الجنيزا اليهودية في عهد الحاكم بأمر الله في مقالة عن أسعار صرف النقود الذهبية والفضية في العصرين الفاطمي والأيوبي حيث يؤكد أن عيار الدراهم قبل أزمة ٣٩٥-٣٩٧هـ كان ٨٤٪. ثم انخفضت نسبة الفضة في الإصدارات الجديدة من الدراهم إلى ٦٨٪ (Goitein 1965:4-5).

الخلاصة

هذه الصنجة قدمت للباحثين في موقع المايبات الأثري دلالات اقتصادية وسياسية وحضارية عززت صدق بعض الروايات التاريخية المتعلقة بالموقع والمنطقة بشكل عام ووجود صنجة تعود للعصر الفاطمي في موقع المايبات (قرح) في الجزء الشمالي الغربي للمملكة في منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، يؤكد أهمية الموقع وحجم المدينة آنذاك بين مدن الجزيرة العربية في تلك الفترة.

مما لا شك فيه فإن المعثورات الأثرية لها دلالات قيمة ولا يوازيها في الإثبات والنفي أي مدلول آخر، وخاصة إذا كانت مؤرخة فهذه الصنجة تعود للعصر الفاطمي ومؤرخة بعام ٤٢٨هـ، أذا قرح أو بالأحرى إقليم الحجاز حيث الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة والطريق المؤدي إليها من مصر كانت خاضعة بشكل أو بآخر للنفوذ الفاطمي وأن نقود هذه الدولة كانت مستخدمة على نطاق واسع مما استدعى استخدام الصنح لتعير ووزن هذه النقود. وهو ما أشارت إليه المصادر التاريخية بوضوح إلى أن أبا الفتوح أمير مكة كان في طاعة الفاطميين منذ عهد الحاكم

الدراهم وقطعها وأصبح الدينار يصرف بستة وعشرين درهماً بعد أن كان يصرف بستة عشر درهماً في بداية العصر الفاطمي بمصر (المقريزي ١٩٩٦: ٢: ٥٨). ثم ما لبث أن انهار سعر صرف الدراهم مجدداً أمام الدينار فوصل في عام ٣٩٧هـ إلى ٤٣ درهماً للدينار (المقريزي ١٩٩٩: ٢: ١٢).

وعندئذ اضطر الحاكم بأمر الله في ربيع الأول من هذا العام إلى سحب الدراهم المقطوعة والكاملة من الأسواق «وأنزل من بيت المال بعشرين صندوقاً فيها الدراهم الجدد لتفرق على الصيارفة وقرئ سجل برفع تلك الدراهم (القديمة) ومنع المعاملة بها وأنذر من في يده منها شيء ثلاثة أيام وأمر الناس بحمل ما كان منها إلى دار الضرب فقلق الناس وبلغ كل درهم من الجدد أربعة دراهم من القطع ..» (المقريزي ١٩٩٦: ٢: ٦٩). ونتيجة لتلك الأزمة في تداول الدراهم تحولت الدولة الفاطمية إلى نظام المعدنين في نظامها النقدي بعد أن كانت تعتمد على نظام المعدن الواحد (الذهب)، وبعد أن كان ينظر للدراهم الفضية باعتبارها أجزاء من الدينار الذهبي صارت القاعدة النقدية الجديدة تسمح بإبدالها وفقاً لأسعار الإبدال الجديدة دون ممانعة من أطراف العمليات التجارية. (الصاوي ١٩٨٨: ١٩٠).

ولعل ذلك يخالف ما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن الحاكم بأمر الله قد ضرب هذه الدراهم الفضية وأعطاهم هذا السعر لتلبية احتياجات التعامل في السلع القليلة الثمن (سرور ١٩٩٥: ١٤٢).

ونستطيع هنا أن نؤكد أن الإصلاح النقدي قد ارتبط بخفض فعلي في وزن الدراهم دون تغيير يذكر في وزنه الشرعي كما ذكرناه آنفاً في الفوارق بين وزن

أقل تقدير، فهي وثيقة مادية تؤكد صحة ما أوردته المصادر التاريخية المعاصرة. وفي هذا السياق السياسي الاقتصادي تبرهن الصنجة على أن (قرح) كانت مركزاً تجارياً هاماً على طريق الحج الشامي ولو لم تكن كذلك لما كانت هناك حاجة لاستقدام مثل تلك الصنجة التي يعد وجودها دليلاً قاطعاً على قيام عمليات تجارية كبيرة تستدعي اللجوء لوزن العملات ومراقبة أوزانها، فضلاً عن أنها تبرهن وبصورة قاطعة الدلالة على أن العملات الفاطمية وخاصة الفضية منها كانت متداولة في تلك المنطقة وتعد من العملات الرئيسية المعمول بها.

والحقيقة أن ذلك يؤيد ما ورد في التقرير الأول للتنقيبات الأثرية بموقع الماييات عن أن قرح كانت واحدة من أعمار مدن الحجاز بالسكان وأكثرها تجاراً وأموالاً بعد مكة (العمير ٢٠٠٦: ٢٢٥).

أهمية العثور للموقع

الدليل الأهم في هذا السياق والذي ربما يساعد فريق العمل في تأريخ الموقع وبالدليل القاطع ويوجه الحفريات الأثرية في الاتجاه الصحيح لأن الطبقات في الموقع أصبح لها عنوان الآن بوجود الصنجة التي ستمنح المستوى الطبقي للموقع والمعثورات الأثرية التي وجدت في نفس الطبقة تاريخاً أقرب ما يكون إلى الدقة لأن الصنجة الزجاجية تستخدم فقط في السنة المسجل تاريخها عليها، بخلاف النقود التي يمكن أن تؤرخ للطبقات الأثرية تاريخاً تقريبياً يتناسب مع المدة الزمنية التي يمكن أن تتداول فيها العملة. هذه الصنجة ستعطي حتماً تفسيراً واضحاً للمكان الذي وجدت فيه ففي الغالب المبنى المعني سيكون له استخدام تجاري أو يتعلق بذلك، أمر آخر يجب علينا عدم إغفاله إن الصنجة

بأمر الله وأنه خطب له بمكة «وضرب السكة باسمه وأقام بها إلى أن توفي عام أربعمئة وثلاثين» (المقريزي ١٩٨٧: ٤٣٢).

وأبو الفتوح هذا هو الحسن بن جعفر بن الحسن بن محمد بن موسى بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب وقد تولى مكة بعد أخيه عيسى بن جعفر عام ٣٨٤هـ وقد وقع له العزيز بالله الفاطمي كتاباً بولاية مكة. ثم شرع في مباينة الحاكم بأمر الله حوالي عام ٤٠٠هـ وذلك بإغراء من مفرج بن دغفل بن جراح الطائي وابنه حسان فقد بايعاه إماماً للمسلمين ومال إليه بالفعل بنو الحسن فأعلن نفسه خليفة وتلقب بالراشد لله وصعد منبر مكة وخطب لنفسه وخرج إلى فلسطين عند الرملة حيث منازل بني الجراح فقبلوا له الأرض. (المقريزي ١٩٩٦: ٢: ١٨٤).

ولكن الحاكم بأمر الله نجح في إفشال خطط الراشد بالله وذلك عندما استمال أبا الطيب ابن عم الراشد بالله وعينه حاكماً للحرمين وأغدق عليه وعلى الأشراف الهدايا حتى خلعوا طاعة الراشد وعادوا للدعوة للحاكم الفاطمي. ثم عمد الحاكم لاستمالة بني الجراح بالرملة بالهدايا حتى انفضوا من حول الراشد ففرضي أن يعود إلى مكة ويعلن من هناك في عام ٤٠٣هـ اعتذاره للحاكم وظل أبو الفتوح الحسن بن جعفر على طاعة الفاطميين إلى أن توفي عام ٤٣٠هـ وخلفه ابنه شكر. (سرور ١٩٩٩: ١٩٥).

ويمكن القول بأن الصنجة الفاطمية التي تعود لعامين سابقين على وفاة أبي الفتوح تعد بمثابة دليل مادي على خضوع أبي الفتوح للمستنصر بالله الفاطمي واستمراره على طاعة الفاطميين حتى وقت ضربها على

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، ١٩١٦م، مطبعة بولاق.
المقريزي، المقفى الكبير، تحقيق محمد العلاوي، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧م، بيروت.
المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق د. محمد حلمي محمد، المجلس الأعلى للثقون الإسلامية، ج ٢، ١٩٩٦م، القاهرة.
المقريزي ١٩٩٩م، إغائة الأمة بكشف الغمة، تقديم وتعليق ياسر سيد صالحين، القاهرة.

منصور، عاطف، موسوعة النقود في العالم الإسلامي ج ١، دار القاهرة، ٢٠٠٤م، القاهرة.
النراوي، رأفت (وآخرون)، الصنج الزجاجية للسكة الفاطمية المحفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٧م، القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Bacharch(J), El Nabarawy(R.), Nicol(N.) Catalog of Islamic Coins, Glass, Medals in the Egyptian National Library, 1982,Cairo.
Cortese, Dalia&Calderini, Simonette, Women and the Fatimids in the world of Islam, Edinburgh University 2006 Press.
Goitein, S. D The exchange rate of Gold and Silver Money in Fatimid and ayyubid Times, Journal of Social History, vol.8 No.1, 1965, August.
Grierson, Philip Monnaies et Monnayage Introduction a la Numasmatique, Auber, 1976, Paris.
Lane-poule, Stanly Catalogue of Arabic Coins preserved in the Khedivial Library in Cairo-Arab Bookshop, 2d Edition, 1983,Cairo.
Miles; George Contribution to Arabic Metrology, The American Numismatic Society, 1958, New York.

لم تكن متاحة للتداول بين الناس مثلما تتداول النقود وإنما اقتصر استخدامها على رجال الحسبة والتجار والصرافين.
وبناء على ذلك فإن المنطقة التي عثر فيها على الصنجة تعد منطقة ذات صبغة تجارية تؤرخ بالنصف الأول من القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي).

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو زيد، سهام مصطفى، الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦م، القاهرة.
البيهقي، إبراهيم بن محمد، المحاسن والمساوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ج ١، ١٩٦١م، القاهرة.
الجابري، إبراهيم جابر، النقود العربية الإسلامية في متحف قطر الوطني - ج ٢، ١٩٩٢م، الدوحة.
داود، مایسة، المسكوكات الفاطمية بمجموعة متحف الفن الإسلامي، دار الفكر العربي، ١٩٩٦م، القاهرة.
سرور، محمد جمال الدين، تاريخ الدولة الفاطمية، دار الفكر العربي، ١٩٩٥م، القاهرة.
العمير، عبد الله (وآخرون)، حفريات مدينة قرح (المبايات) الإسلامية بمحافظة العلا، مجلة أطلال، ٢٠٠٦م، الرياض.
الصاوي، أحمد السيد، مجاعات مصر الفاطمية، دار التضامن، ١٩٨٨م، بيروت.
الطبري، عبد الرحمن بن ناصر، الرغبة في طلب الحسبة، مخطوط بمكتبة جامعة الملك سعود برقم ٢٦٠٧١.

A glass weight from al-Mabiyat Site

Saud Sulaiman al-Theyab

*Dept of Archaeology
College of Tourism and Archaeology
King Saud University*

(Received 8/2/1432H.; accepted for publication 2/4/1432H.)

Key words: glass weight, al-Mabiyat, Fatimid, draham

Abstract. This glass weight was found at the site of al-Mabiyat (Qarah). Al-Mabiyat is one of the most important settlements in the north-west of the Arabian Peninsula during the fifth century AH. This glass weight is an addition to the glass weight known from the era of the Fatimi al-Mustansir b-Aallah, dated in 428 AH. The discovery of this glass weight is an evidence of the Fatimid control and domination in al-Mabiyat, which was one of the most important stations pilgrimage route (ASami-al-Masry). This study has demonstrated that the Fatimid glass weight had enjoyed a high degree of accuracy and commitment weight of the forensic accounting.